

قرار وزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ م بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات

وزير الاقتصاد والتجارة ،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات و وكلاء التأمين ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٨٥ بأصدار قانون العاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة ،

وعلى قوانين ولوائح السير والمرور المعمول بها في الدولة ،
وببناء على ما اقترحه وكيل الوزارة ، وموافقة اللجنة العليا للتأمين .

قرر :

مادة (١)

تكون وثائق التأمين على السيارات التي تصدرها شركات التأمين العاملة في الدولة لتفطية المسئولية المدنية أو الفقد والتلف والمسئولية المدنية وفقاً للنموذجين المرافقين لهذا القرار .

مادة (٢)

يتعين أن تكون الحروف الهجائية المكتوب بها وثيقة التأمين على السيارات ذات حجم معقول ومكتوبة بلون مغاير عن لون خلفيتها .

ويجب أن تكون خلفية الوثيقة باللون الأبيض بالنسبة لوثائق التي تغطي الفقد والتلف والمسئولية المدنية ، وباللون الأصفر بالنسبة لوثائق التي تغطي المسئولية المدنية .

مادة (٣)

يجب أن تبرز الوثيقة بشكل واضح باللون الأحمر جميع الاستثناءات الواردة فيها وجميع الأحكام الخاصة بالشروط العامة .

مادة (٤)

يكون طلب التأمين المشار إليه في وثيقة التأمين ضد المسؤولية المدنية ووثيقة التأمين ضد الفقد والتلف والمسؤولية المدنية وفقاً للنموذج المرافق لهذا القرار .

مادة (٥)

على الجهات المختصة وشركات التأمين العاملة في الدولة تنفيذ هذا القرار .

مادة (٦)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وي العمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

سيف علي الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبوظبي :

بتاريخ : ١٦ ذى الحجة ١٤٠٧ هـ

الموافق : ١٠ أغسطس ١٩٨٧ م

٢ شركة

شركة مساهمة خاضعة لاحكام القانون الاتحادي رقم

(٩) لسنة ١٩٨٤ ومقيدة في سجل شركات التأمين

() تحت رقم ()

٣

وثيقة تأمين سيارة ضد المسئولية المدنية

٤ بما أن المؤمن له قد تقدم الى شركة المشار إليها في هذا العقد باسم «الشركة» بطلب واقرار لابرم التأمين المبين فيما بعد ، ووافق على اعتبارهما أساساً لهذا العقد وجزء لا يتجزأ منه ودفع أو قبل أن يدفع القسط المطلوب منه لقاء هذا التأمين .

٥ فقد أبرمت هذه الوثيقة لتغطية الحوادث التي تقع في دولة الامارات العربية المتحدة في أثناء مدة التأمين وطبقاً للأحكام والشروط والاستثناءات الواردة بهذه الوثيقة أو الملحة بها والمعبر عنها جميعاً فيما بعد بعبارة «شروط الوثيقة» .

(الأخطار المفطأة)

٦ ١ - تلتزم الشركة في حالة حدوث حادث نتج أو ترتب على استعمال السيارة المؤمن عليها بتعریض المؤمن له في حدود مسؤوليتها المنصوص عليها في هذه الوثيقة عن جميع المبالغ التي يلتزم المؤمن له قانوناً بدفعها بصفة تعويض عن :

٧ (أ) الوفاة أو أية اصابة بدنية تلحق بأى شخص بما في ذلك ركاب السيارة ما عدا المؤمن له شخصياً وقائد السيارة وقت الحادث وأفراد عائلتيهما - الزوج والوالدين والأولاد - والأشخاص الذين يعملون لدى المؤمن له اذا ما أصيبوا في أثناء العمل وبسببه ويعتبر الشخص من ركاب السيارة سواء كان موجوداً داخل السيارة أو صاعداً اليها أو نارلا منها .

٨ (ب) الأضرار التي تصيب الاشياء والممتلكات ما عدا الملوک منها للمؤمن له أو لقائد السيارة وقت الحادث أو ما كان لدى أى منها برسم الأمانة أو في حراسته أو في حياته .

٢ - يمتد التأمين المنصوص عليه في هذا الفصل في حدود الأحكام والشروط الواردة به إلى مسؤولية كل سائق مرخص له بالقيادة في أثناء قيادة السيارة المؤمن عليها بشرط أن يكون قد التزم ونفذ شروط هذه الوثيقة وخضع لها بالقدر الذي تسرى به عليه وذلك كما لو كان هو المؤمن له ذاته .

٣ - مع مراعاة الشرط الخاص بتحديد المسئولية المنصوص عليه في الجدول الملحق بهذه الوثيقة تلتزم الشركة بقيمة ما يحكم به قضائياً مهما بلغت قيمته بما في ذلك ما يطالب به المدعي من المصاريفات القضائية والنفقات ما عدا الغرامات ، وتؤدى الشركة مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه .

٤ - في حالة وفاة أى شخص يمتد إليه التأمين المنصوص عليه في هذه الوثيقة تلتزم الشركة بأن تدفع مبلغ التعويض المستحق عن المسئولية التي وقع فيها هذا الشخص إلى ورثته وفقاً للشروط والقيود الواردة في هذه الوثيقة بشرط أن ينفذ هؤلاء الورثة ويلتزمون بشروط هذه الوثيقة ويخضعون لها كما لو كانوا هم المؤمن له ذاته باعتبارهم قد حلو محله .

٥ - في حالة وقوع حادث يتربّب عليه دفع تعويض وفقاً لاحكام هذه الوثيقة لأكثر من شخص واحد فان شرط تحديد المسئولية المنصوص عليه في الجدول الملحق بهذه الوثيقة يسرى على مجموع التعويضات المستحقة لجميع الاشخاص المتغعين بالتأمين .

٦ - تلتزم الشركة بأن تدفع جميع المصارييف والأتعاب التي تكون قد وافقت على انفاقها .

٧ - يجوز للشركة أن تتولى تمثيل المؤمن له في أى تحقيق أو تحريات خاصة بأى حادث قد يتربّب عليه دفع تعويض طبقاً لاحكام هذه الوثيقة وأن تتولى الدفاع عنه أمام أية محكمة في أية دعوى تتعلق بحادث قد يتربّب عليه دفع تعويض طبقاً لاحكام هذه الوثيقة .

(استثناءات عامة)

- (١) لا يغطي هذا التأمين المسئولية المدنية التي تنتج أو تنشأ عن الحوادث التي تقع من السيارة المؤمن عليها في الحالات الآتية :
- ١ - الحوادث التي تقع خارج حدود المنطقة الجغرافية المبينة في هذه الوثيقة .

ب - الحوادث التي تكون قد وقعت أو نشأت أو تتحت أو تعلقت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالفيضانات أو الزوابع أو الاعاصير أو ثوران البراكين أو الزلازل والهزات الأرضية أو الغزو أو اعمال العدو الأجنبي أو الاعمال الحربية سواء أعلنت الحرب أو لم تعلن أو الحرب الأهلية أو الاضراب أو الاضطرابات الشعبية أو العصيان أو الثورة أو الانقلاب العسكري أو اغتصاب السلطة أو المصادر أو التأمين أو المواد والنظائر المشعة أو التفجيرات الذرية أو النووية أو أى عامل يتصل بطريق مباشر أو غير مباشر بأى سبب من الاسباب المقدمة .

(٢) لا يغطى هذا التأمين أية مسؤولية تترتب على اتفاق ابرمه المؤمن له لم تكن المسئولية لتنشأ لولا ابرامه .

- الشروط العامة -

١ - الوثيقة والجدول الملحق بها يجب اعتبارهما عقدا واحدا وكل كلمة أو عبارة أعطى لها معنى خاص في أى جزء من الوثيقة أو الجدول يكون لهماذ المعنى في أى مكان آخر وردت فيه .

٢ - كل اعلان أو أخطار بحدوث يتعين ارساله وفقا لهذه الوثيقة يجب أن يوجه الى الشركة كتابة .

٣ - يجب على المؤمن له أن يتخذ جميع الاحتياطات المعقولة للمحافظة على السيارة المؤمن عليها في حالة صالحة للاستعمال ، ويجوز للشركة في أى وقت أن تقوم بمعاينة السيارة المؤمن عليها أو أى جزء منها .

٤ - يجب على المؤمن له أن يظل المالك الوحيد والمطلق للسيارة المؤمن عليها طوال سريان هذا العقد ، ويتعين عليه الا يرمي أى اتفاق عن تأجيرها للغير والا يوقع على أى عقد من شأنه أن يقيد مطلق ملكيته وحيازته للسيارة دون أن يحصل سلفا على موافقة كتابية من الشركة بذلك .

٥ - في حالة وقوع حادث قد تترتب عليه مطالبة وفقا لهذه الوثيقة يجب على المؤمن له أن يخطر الشركة فورا بذلك مع اعطائها جميع البيانات الخاصة به ، وكل خطاب بالمطالبة أو إنذار أو أوراق قضائية يجب أن تبلغ أو تسلم للشركة فورا بمجرد تسلم المؤمن له ايها .

كما يجب على المؤمن له اخطار الشركة فورا بمجرد علمه بقيام دعوى أو تحقيق أو تحريات خاصة بالحادث المذكور ، وفي حالة وقوع سرقة أو عمل جنائي آخر قد يترتب عليه قيام مطالبة وفقا لهذه الوثيقة يتبعن على المؤمن له أن يخطر الشرطة فورا وأن يتعاون مع الشركة في سبيل ادانة مرتكب الجريمة .

٦ - لا يجوز للمؤمن له ولا لمن ينوب عنه تقديم أى اقرار بالمسؤولية أو عرض أو وعد أو دفع أى مبلغ بدون موافقة الشركة كتابة . ويحق للشركة في أى وقت اذا رأت ذلك أن تتولى الدفاع وأن تباشر الدعوى باسم المؤمن له بخصوصية أية مطالبة قد تسأل عنها الشركة بموجب هذه الوثيقة وأن تقوم بتسوية تلك المطالبة ولها أن تطالب باسم المؤمن له ولصلحتها بجميع التعويضات والتضمينات وللشركة في هذا الشأن كامل السلطة في مباشرة أية اجراءات وفي التصالح في أية مطالبة ، وعلى المؤمن له أن يقدم الى الشركة جميع المعلومات والبيانات والمعاونة الالزمة .

٧ - اذا وقع أى حادث يترتب عليه قيام مطالبة أو اكثر وفقا للفقرة (ب) من البند (١) من هذه الوثيقة يجوز للشركة في أى وقت أن تدفع للمؤمن له كامل المبلغ المستحق عليها وفقا للفقرة المذكورة وأن ترفع بعد ذلك يدها عن مباشرة أية دعوى أو دفاع أو تسوية أو اجراءات خاصة بتلك المطالبات . ولن تسأل الشركة بعد ذلك عن أى ضرر قد يدعى المؤمن له الحاصة به نتيجة لما تكون الشركة قد قامت به في مباشرة لها للدفاع والاجراءات والتسويات المشار اليها أو نتيجة لتخليها عنها . كما أن الشركة لا تسأل أياضا في هذه الحالة عن أية مصاريف أو أتعاب مهما كانت ، يكون المؤمن له أو أى مدع أو شخص آخر قد صرفها بعد أن تكون الشركة قد كفت يدها عن مباشرة تلك الاجراءات .

٨ - لا يجوز للشركة ولا للمؤمن له أن يفسخ هذه الوثيقة أثناء مدة سريانها ما دام ترخيص السيارة قائما . وفي حالة فسخ الوثيقة قبل انتهاء مدة سريانها بسبب الغاء ترخيص السيارة أو تقديم وثيقة تأمين جديدة بسبب تغيير بيانات السيارة أو نقل ملكيتها يجب على الشركة أن ترد للمؤمن له القسط المدفوع بعد خصم الجزء المناسب مع المدة التي كانت فيها الوثيقة سارية المفعول .

وعلى الشركة في هذه الحالة أن تدفع للمؤمن له باقي القسط المستحق عن المدة التي الغيت عنها الوثيقة قبل انتهاء المدة المحددة للفسخ .

٩ - اذا تعدد التأمين لدى أكثر من مؤمن فلا تلتزم الشركة الا بدفع جزء من قيمة التعويض أو المصارييف أو الاتعاب معادل للنسبة بين مبلغ التأمين وبين مبالغ التأمينات مجتمعة .

١٠ - يعتبر شرطا أساسيا للتزام الشركة بدفع أي مبلغ مستحق عليها بموجب هذه الوثيقة أن يوفى المؤمن له وفاء كاملا بما توجبه شروط هذه الوثيقة من القيام بعمل أو الامتناع عن العمل ويعتبر كذلك شرطا أساسيا للتزام الشركة صحة البيانات والاقرارات الصادرة عن المؤمن له في طلب التأمين المقدم منه واستيفاء الاختبار بالحادث بجميع الشروط المنصوص عليها في البندين ٢ ، ٥ من الشروط العامة .

١١ - يجوز للشركة أن ترجع على المؤمن له بقيمة ما تكون قد أدته من تعويض في الحالات الآتية :

أ - اذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على أدلة المؤمن له ببيانات كاذبة أو اخفائية وقائع جوهرية تؤثر في قبول الشركة تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه .

ب - استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها أو قبول ركاب أو وضع حمولة أكثر من المقرر لها أو أن تكون حمولتها غير محزومة بشكل فني محكم أو تجاوز حدود العرض والطول أو العلو المسموح به .

ج - مخالفة القوانين اذا انطوت المخالفة على جنائية أو جنحة عمدية .

د - اذا كان سائق السيارة سواء المؤمن له أو شخص يقودها بموافقته غير حائز على رخصة قيادة لنوع السيارة .

ه - اذا ثبت أن الحادث أو الوفاة أو الاصابة البدنية قد نشأت عن عمل ارتكبه المؤمن له عن قصد وسبق اصرار .

و لا يتربى على حق الرجوع المقرر للشركة وفقا لاحكام هذا البند والشروط الواردة بهذه الوثيقة أي مساس بحق المضرور قبل المؤمن له .

١٢- لاشيء في هذه الوثيقة أو في أي ملحق لهم يؤثر على حق أي شخص يحق له تعويض بموجب هذه الوثيقة أو علم أي شخص آخر في أن يسترد أي مبلغ يستحق له بموجب أحكام حرق القاذون.

١٣- لا تسمح الدعاوى الناشئة عن هذه الوثيقة، بعد انقضاء ثلاث سنوات على حدوث الواقعة التي تولدت عنها أو علم ذوى المصلحة بوقوعها.

الجدول

رقم الوثيقة : نوع الوثيقة :
اسم المؤمن له :
العنوان :
المهنة أو الوظيفة :
مدة التأمين من / / ١٩٦٣ إلى / / ١٩٦٣
قيمة القسـط :

أوصاف السيارة المؤمن عليها

رقم التسجـيل : سنة الصنـع :
رقم الشاسيـة : قـوة المـحرك بالاحصـنة :
رقم المـحرك : سـعة اسـطروانات المـحرك :
نـوع السـيـارـة : وزـن السـيـارـة بالـكـيلـوجـرام :
شـكل الـهيـكل : عـدـد الرـكـاب بـما فـيهـم السـائـقـ :
لوـن السـيـارـة : الغـرض من التـرـخيص :

تقدير المؤمن له لقيمة السيارة :-

الحدود الجغرافية : دولة الإمارات العربية المتحدة
تحديد المسئولية :

١ - الحد الأقصى لمسؤولية الشركة بالنسبة
للفقرة (أ) من البند (١) عن أية مطالبة
أو جملة مطالبات نشأت عن حادث
واحد هو قيمة ما يحكم به قضائياً من
تعويض مهما بلغت قيمته .

٢ - الحد الأقصى لمسؤولية الشركة بالنسبة
للفقرة (ب) من البند (١) عن أية مطالبة
أو جملة مطالبات نشأت عن حادث واحد
٠٠٠٠٠ درهم .

السائق المرخص له

: المؤمن له أو أي شخص يقود السيارة باذن أو أمر المؤمن له بشرط أن يكون السائق مرخص له بقيادة السيارة طبقاً لقانون السير والمرور والقوانين ولوائح الأخرى وأن لا يكون الترخيص المنح له قد الغى بأمر من المحكمة أو بمقتضى قوانين ولوائح المرور .

قيود الاستعمال

: يجب على المؤمن له إلا يستعمل السيارة إلا للغرض المرخص من أجلة .

شروط خاصة

: يتحمل المؤمن له أو من يحل محله قيمة التعويض المستحق عن أي حادث لا تزيد المطالبات الناشئة عنه على (٢٥٠) درهم .

التاريخ

: عن الشركة :

شركة

شركة مساهمة خاضعة لاحكام القانون الاتحادي رقم
٩ لسنة ١٩٨٤ م ، ومقيدة في سجل شركات التأمين

تحت رقم ()

وثيقة تأمين سيارة

ضد الفقد والتلف والمسؤولية المدنية

بما أن المؤمن له قد تقدم إلى شركة المشار إليها في هذا العقد باسم « الشركة » بطلب واقرار لابرام التأمين المبين فيما بعد ، ووافق على اعتبارهما أساساً لهذا العقد وجاء لا يتجرأ منه ودفع أو قبل أن يدفع القسط المطلوب منه لقاء هذا التأمين .

فقد أبرمت هذه الوثيقة لتغطية الحوادث التي تقع في دولة الامارات العربية المتحدة في أثناء مدة التأمين وطبقاً للأحكام والشروط والاستثناءات الواردة بهذه الوثيقة أو الملحة بها والمعبر عنها جمياً فيما بعد بعبارة « شروط الوثيقة » .

الفصل الأول

(الفقد أو التلف)

١ - تلتزم الشركة بتعويض المؤمن له عن الفقد أو التلف الذي يلحق بالسيارة المؤمن عليها وملحقاتها وقطع غيارها في أثناء وجودها فيها وذلك في الحالات الآتية :

أ - اذا نتج الفقد أو التلف عن حادث تصاصم أو انقلاب عرضى أو عن تصاصم أو انقلاب حدث نتيجة لعطب ميكانيكي طارئ أو نتيجة لاحتلاء الأجزاء بالاستعمال .

ب - اذا نتج الفقد أو التلف عن حريق أو انفجار خارجي أو الاشتعال الذاتي أو الصاعقة .

ج - اذا نتج الفقد أو التلف عن السطو أو السرقة .

- د - اذا نتج الفقد أو التلف عن فعل متعمد صادر عن الغير .
- ه - اذا حدث الفقد أو التلف في أثناء النقل البري أو النقل المائي الداخلي أو النقل بالحصادع أو بالآلات الرافعة بما في ذلك عمليات الشحن والتغليف التابعة لاعمال النقل السالف ذكرها .
- ٢ - للشركة الخيار بين أن تدفع قيمة الفقد أو التلف نقداً أو أن تقوم باصلاح السيارة واعادتها الى حالتها أو استبدلها كلها أو أى من اجزائها او ملحقاتها او قطع غيارها على الا تتعدى مسؤولية الشركة قيمة الاجزاء المفقودة أو التالفة والقيمة المعقولة لتركيب هذه الاجزاء .
- ٣ - للمؤمن له أن يتولى اصلاح الاضرار التي تلحق بالسيارة نتيجة حادث مؤمن ضده بموجب هذه الوثيقة وذلك بشرط الا تزيد القيمة المقدرة لتكليف الاصلاح عن الحد الاقصى المصرح به في الجدول الملحق بهذه الوثيقة وان يقدم المؤمن له للشركة دون تأخير كشفاً مفصلاً بالقيمة المقدرة لتكليف الاصلاح .
- ٤ - اذا فقدت السيارة المؤمن عليها أو أصيبت بأضرار جعلتها في حكم الخسارة الكلية فأن الشركة تدفع عندئذ القيمة السوقية للسيارة بحالتها الراهنة وقت الحادث على الا تتجاوز القيمة المقدرة لها بمعرفة المؤمن له الواردة في الجدول الملحق بهذه الوثيقة .
ولا تعتبر السيارة في حالة خسارة كلية الا اذا ثبت ان تكليف اصلاحها تزيد عن ٥٠٪ من قيمتها قبل الحادث .
- ٥ - اذا أصبحت السيارة غير صالحة للاستعمال بسبب الفقد أو التلف المؤمن ضدهما بمقتضى هذه الوثيقة فان الشركة تتحمل بتكليف المعقولة الازمة لحراسة السيارة ونقلها الى اقرب ورشة اصلاح وتسليمها داخل البلد الذي وقع فيه الفقد أو التلف .
- ٦ - تعتبر القيمة المقدرة للسيارة بمعرفة المؤمن له والواردة في الجدول الملحق بهذه الوثيقة هي أقصى ما تلتزم الشركة بدفعه كتعويض عن الفقد أو التلف المؤمن ضدهما بمقتضى هذه الوثيقة وذلك بعد خصم نسبة الاستهلاك التي يجب الا تتجاوز ٢٠٪ سنوياً من قيمة السيارة الواردة بالجدول الملحق بهذه الوثيقة ويراعى في حساب نسبة الاستهلاك كسور السنة .

(الحالات المستثناة من أحكام الفصل الأول)

لا تكون الشركة مسؤولة عن دفع أي تعويض عن الأمور الآتية :

١ - الخسارة غير المباشرة التي تلحق بالمؤمن له أو النقص في قيمة السيارة المترتب على استعمالها أو العطب أو الخلل أو الكسر الذي يصيب الأجهزة الميكانيكية أو الكهربائية .

٢ - التلف الحاصل نتيجة زيادة الحمولة أو زيادة عدد الركاب على العدد المرخص به قانوناً وذلك بشرط أن تكون الزيادة في الحالتين هي التي تسببت في الحادث الذي أدى إلى تلف السيارة .

٣ - التلف الذي يصيب الإطارات إذا لم يقع في نفس الوقت تلف للسيارة المؤمن عليها .

٤ - الفقد أو التلف الذي يلحق بالسيارة منحوادث الناجمة عن :

أ - استعمال السيارة في غير الأغراض المحددة في هذه الوثيقة .

ب - مخالفة القوانين إذا انتهكت هذه المخالفة على جنائية أو جنحة عمدية .

٥ - التلف الذي يلحق بالسيارة منحوادث التي تقع أثناء قيادة السيارة بمعرفة سائق غير مرخص له بالقيادة .

الفصل الثاني

المسؤولية المدنية

١ - تلتزم الشركة في حالة حدوث حادث نتج أو ترتب على استعمال السيارة المؤمن عليها بتعويض المؤمن له في حدود مسؤوليتها المنصوص عليها في هذه الوثيقة عن جميع المبالغ التي يلتزم المؤمن له قانوناً بدفعها بصفة تعويض :

أ - الوفاة أو أية اصابة بدنية تلحق أي شخص بما في ذلك ركاب السيارة ما عدا المؤمن له شخصياً وقائد السيارة وقت الحادث وأفراد عائلتهما - الزوج والوالدين والأولاد - والأشخاص الذين يعملون لدى المؤمن له إذا ما أصيبوا في أثناء العمل وبسببه ، ويعتبر الشخص من ركاب السيارة سواء كان موجوداً داخل السيارة أو صاعداً إليها أو نازلاً منها .

عدها الملوك منها
ما كان لدى أيٍ
ازته .

الاحكام والشروط
في اثناء قيامه
تنزم ونفذ شروط
ونذلك كما لو كان

وص عليه في
يحكم به قضائياً
ن المصنوفات
ككة مبلغ التعويض

ص عليه في هذا
نحق عن المسؤولية
والقيود الواردة في
ن بشروط هذه
اته باعتبارهم قد

فقا لاحكام هذا
مسؤولية المتصوّص
محموع التعويضات

تي تكون قد وافقت

تحقيق او تحريرات
باقا لا حكام هذا
آية دعوى تتعلق
هذا الفصل .

ب - الضرر التي تصيب الأشياء والمتلكات
للمؤمن له أو لقائد السيارة وقت الحاد
منهما برسم الامانة او في حراسته او

٢ - يمتد التأمين المنصوص عليه في هذا الفصل في
الواردة به الى مسؤولية كل سائق مرخص له
بقيادة السيارة المؤمن عليها بشرط ان يكون
هذه الوثيقة وخضع لها بالقدر الذي تسرى به
هو المؤمن له ذاته .

٤ - في حالة وفاة اى شخص يمتد اليه التأمين الفصل تلتزم الشركة بأن تدفع مبلغ التغويض التي وقع فيها هذا الشخص الى ورثته وفقاً للوسيطة بشرط ان ينفذ هؤلاء الورثة هذه الوثيقة ويخضعون لها كما لو كانوا هم المؤمن

٥ - في حالة وقوع حادث يترتب عليه دفع تعويض لآخر من شخص واحد فإن شرط تسلية في الجدول الملحق بهذه الوثيقة يسرى المستحقة لحمله الاشخاص المتنفعين بالتأمين

٦ - تلتزم الشركة بأن تدفع جميع المصارييف والالتزامات على انفاقها .

٧ - يجوز للشركة أن تتولى تمثيل المؤمن له في
خاصية باى حادث قد يتربت عليه دفع تعويم
الفصل وإن تتولى الدفاع عنه امام اية محا
بحادث قد يتربت عليه دفع تعويض طبقاً لـ

(استثناءات عامة)

١ - لا يغطي هذا التأمين الفقد أو التلف أو المسئولية المدنية التي تنتج او تنشأ عن الحوادث التي تقع من السيارة المؤمن عليها في الحالات الآتية :

أ - الحوادث التي تقع خارج حدود المنطقة الجغرافية المبينة في هذه الوثيقة .

ب - الحوادث التي تكون قد وقعت او نشأت او نتجت او تعلقت بطريقة مباشرة او غير مباشرة بالفيضانات او الزوابع او الاعاصير او ثوران البراكين او الزلزال والهزات الارضية او الغزو او اعمال العدو الاجنبي او الاعمال الحربية سواء اعلنت الحرب او لم تعلن او الحرب الاهلية او الاضراب او الاضطرابات الشعبية او العصيان او الثورة او الانقلاب العسكري او اغتصاب السلطة او المصادر او التأمين او المواد والنظائر المشعة او التجييرات الذرية او الفووية او اى عامل يتصل بطريق مباشر او غير مباشر باى سبب من الاسباب المتقدمة .

٢ - لا يغطي هذا التأمين اي مسئولية تترتب على اتفاق ابرمه المؤمن له لم تكن المسئولية لتنشأ لولا ابرامه .

(الشروط العامة)

١ - الوثيقة والجدول الملحق بها يجب اعتبارهما عقدا واحدا وكل كلمة او عبارة اعطي لها معنى خاص في اى جزء من الوثيقة او الجدول يكون لها ذات المعنى في اى مكان اخر وردت فيه .

٢ - كل اعلان او اخطار بحادث يتبع ارساله وفقا لهذه الوثيقة يجب ان يوجه الى الشركة كتابة .

٣ - يجب على المؤمن له ان يتخذ جميع الاحتياطات المعقولة للمحافظة على السيارة المؤمن عليها وحمايتها من الفقد او التلف ولا بقائها في حالة صالحة للاستعمال ، ويجوز للشركة في اى وقت ان تقوم بمعاينة

السيارة المؤمن عليها أو أى جزء منها . وفي حالة وقوع حادث او عطب للسيارة يتعين الا ترك السيارة المؤمن عليها أو أى جزء منها دون حراسة ودون اتخاذ الاحتياطات الالزمة لمنع زيادة الاضرار ، و اذا تمت قيادة السيارة المؤمن عليها قبل اجراء التصليحات الالزمة فان كل زيادة في التلف او كل تلف اخر يلحق بالسيارة المؤمن عليها لن تكون الشركة مسؤولة عنه وفقا لهذه الوثيقة .

٤ - يجب على المؤمن له ان يظل المالك الوحيد والمطلق للسيارة المؤمن عليها طوال سريان هذا العقد ، ويتعين عليه الا يبرم اي اتفاق عن تأجيرها للغير والا يوقع على اى عقد من شأنه ان يقيد مطلق ملكيته وحياته للسيارة دون ان يحصل سلفا على موافقة كتابية من الشركة بذلك .

٥ - في حالة وقوع حادث قد تترتب عليه مطالبة وفقا لهذه الوثيقة يجب على المؤمن له ان يخطر الشركة فورا بذلك مع اعطائها جميع البيانات الخاصة به ، وكل خطاب بالطالب او انذار او اوراق قضائية يجب أن تبلغ او تسلم للشركة فورا بمجرد تسلمه المؤمن له ايها . كما يجب على المؤمن له اخطار الشركة فورا بمجرد علمه بقيام دعوى او تحقيق او تحريات خاصة بالحادث المذكور ، وفي حالة وقوع سرقة او عمل جنائي اخر قد يتربت عليه قيام مطالبة وفقا لهذه الوثيقة يتعين على المؤمن له ان يخطر الشرطة فورا وان يتعاون مع الشركة في سبيل ادائه مرتكب الجريمة .

٦ - لا يجوز للمؤمن له ولا لمن ينوب تقديم اي اقرار بالمسؤولية او عرض او وعد او دفع اى مبلغ بدون موافقة الشركة كتابة . ويحق للشركة في اى وقت اذا رأت ذلك ان تتولى الدفاع وأن تباشر الدعوى باسم المؤمن له بخصوص اي مطالبة قد تسئل عنها الشركة بموجب هذه الوثيقة وان تقوم بقسوية تلك المطالبة ولها ان تطالب باسم المؤمن له ولمصلحةها بجميع التعويضات والتضمينات للشركة في هذا الشأن كامل السلطة في مباشرة أية اجراءات وفي التصالح في اي مطالبة ، وعلى المؤمن له ان يقدم الى الشركة جميع المعلومات والبيانات والمعاونة الالزمة .

٧ - اذا وقع اى حادث يتربت عليه قيام مطالبة او اكثر وفقا للفقرة (ب) من البند (١) من الفصل الثاني من هذه الوثيقة يجوز للشركة في

اى وقت ان تدفع للمؤمن له كامل المبلغ المستحق عليها وفقا للفقرة المذكورة وان ترفع بعد ذلك يدها عن مباشرة اية دعوى او دفاع او تسوية او اجراءات خاصة بتلك المطالبات . ولن تسأل الشركة بعد ذلك عن اى ضرر قد يدعى المؤمن له الحالة به نتيجة لما تكون الشركة قد قامت به في مباشرة لها للدفاع والاجراءات والتسويات المشار اليها او نتيجة لتخليها عنها . كما ان الشركة لا تسأل ايضا في هذه الحالة عن اية مصاريف او اتعاب مهما كانت يكون المؤمن له او اى مدع او شخص اخر قد صرفها بعد ان تكون الشركة قد كفت يدها عن مباشرة تلك الاجراءات .

١) - للشركة ان تفسخ احكام الفصل الاول من هذه الوثيقة باشعار كتابي يرسل الى المؤمن له بخطاب مسجل قبل ثلاثين يوما من التاريخ المحدد للفسخ على آخر عنوان معروف له ، وفي هذه الحالة ترد الشركة الى المؤمن له القسط المدفوع بعد خصم الجزء المناسب مع المدة التي كانت فيها الوثيقة سارية المفعول . كما ان للمؤمن له ان يفسخ احكام الفصل الاول من هذه الوثيقة باشعار كتابي يرسل الى الشركة بخطاب مسجل قبل سبعة أيام من التاريخ المحدد للفسخ ، وذلك بشرط الا تكون هناك اية مطالبة نشأت في فترة سريان الوثيقة وفي هذه الحالة ترد الشركة الى المؤمن له القسط المدفوع بعد خصم الجزء المناسب مع المدة التي كانت الوثيقة سارية فيها بحسب فئات التأمين قصير الاجل .

ب - لا يجوز للشركة ولا للمؤمن له ان يفسخ احكام الفصل الثاني من هذه الوثيقة أثناء مدة سريانها مادام ترخيص السيارة قائما . وفي حالة فسخ الوثيقة قبل انتهاء مدة سريانها بسبب الغاء ترخيص السيارة أو تقديم وثيقة تأمين جديدة بسبب تغيير بيانات السيارة أو نقل ملكيتها يجب على الشركة ان ترد للمؤمن له القسط المدفوع بعد خصم الجزء المناسب مع المدة التي كانت فيها الوثيقة سارية المفعول .

وعلى الشركة في جميع حالات الفسخ المشار اليها ان تدفع للمؤمن له باقي القسط المستحق عن المدة التي ألغيت عنها الوثيقة قبل انتهاء المدة المحددة للفسخ .

٩) اذا تعدد التأمين لدى اكثر من مؤمن فلا تلتزم الشركة الا بدفع جزء من قيمة الفقد او التلف او التعويض او المصاريف او الاتعاب معادل النسبة بين مبلغ التأمين وبين مبالغ التأمينات مجتمعة .

١٠) يعتبر شرطاً أساسياً للتزام الشركة بدفع أي مبلغ مستحق عليها بموجب هذه الوثيقة أن يوفي المؤمن له وفاء كاملاً بما توجبه شروط هذه الوثيقة من القيام بعمل أو الامتناع عن العمل ويعتبر كذلك شرطاً أساسياً للتزام الشركة صحة البيانات والقرارات الصادرة عن المؤمن له في طلب التأمين المقدم منه واستيفاء الاخطار بالحادث جميع الشروط المنصوص عليها في البندين ٢ ، ٥ من الشروط العامة .

١١) يجوز للشركة ان ترجع على المؤمن له بقيمة ما تكون قد أدته من تعويض في الحالات الآتية :

أ - اذا ثبت ان التأمين قد عقد بناء على ادلة المؤمن له ببيانات كاذبة أو أخلاقه وقائع جوهرية تؤثر في قبول الشركة تغطية الخطير أو على سعر التأمين أو شروطه .

ب - استعمال السيارة في غير الغرض المبين براخصتها او قبول ركاب او وضع حمولة أكثر من المقرر لها او ان تكون حمولتها غير محزومة بشكل فني محكم او تجاوز حدود العرض والطول او العلو المسموح به .

ج - مخالفة القوانين اذا انطوت المخالفة على جناية أو جنحة عمدية .

د - اذا كان سائق السيارة سواء المؤمن له أو شخص يقودها بموافقته غير حائز على رخصة قيادة لنوع السيارة .

ه - اذا ثبت ان الحادث او الوفاة او الاصابة البدنية قد نشأت عن عمل ارتكبه المؤمن له عن قصد وبسبق اصرار .

ولا يتربى على حق الرجوع المقرر للشركة وفقاً لاحكام هذا البند والشروط الواردة بهذه الوثيقة اى مساس بحق المضرور قبل المؤمن له .

١٢) لا شيء في هذه الوثيقة او في اي ملحق لها يؤثر على حق اي شخص يحق له تعويض بموجب هذه الوثيقة او على حق اي شخص آخر في ان يسترد اي مبلغ يستحق له بموجب احكام القانون .

١٣) لا تسمع الدعوى الناشئة عن هذه الوثيقة بعد انقضاء ثلاث سنوات على حدوث الواقعة التي تولدت عنها أو على علم ذوى المصلحة بوقوعها .

١٤) يمكن للشركة والمؤمن له بموجب ملحق اضافية تلحق بهذه الوثيقة وفي حدود الاحكام والشروط الواردة بها ، الاتفاق على ان تقوم الشركة بالتأمين من الاضرار الاخرى غير المنصوص عليها في هذه الوثيقة وعلى الأخص ما يلي :

(١/١٤) التأمين من الحوادث التي قد تلحق بالمؤمن له وأفراد عائلته وقائد السيارة وقت الحادث بما في ذلك نفقات وتكاليف العلاج الطبي للاصابات البدنية التي قد تلحق باى منهم .

(٢/١٤) التأمين من الاضرار التي تلحق بالممتلكات والأشياء المملوكة للمؤمن له أو قائد السيارة وقت الحادث او ما كان موجودا لديهما برسم الامانة او في حراستها او تحت حياتهما .

الجدول

رقم الوثيقة : نوع الوثيقة :
اسم المؤمن له :
العنوان :
المهنة أو الوظيفة :
مدة التأمين من / / ١٩٦٩ إلى / / ١٩٦٩ .
قيمة القسط :

أوصاف السيارة المؤمن عليها

رقم التسجيل : سنة الصنع :
رقم الشاسية : قوة المحرك بالاحصنة :
رقم المحرك : سعة اسطوانات المحرك :
نوع السيارة : وزن السيارة بالكيلوجرام :
شكل الهيكل : عدد الركاب بما فيهم السائق :
لون السيارة : الغرض من الترخيص :

تقدير المؤمن له لقيمة السيارة :-

الحدود الجغرافية : دولة الامارات العربية المتحدة .
تحديد المسئولية : ١) الحد الاقصى لتكليف الاصلاح المصرح بها وفقا للبند (٣) من الفصل الاول درهم .
٢) الحد الاقصى لمسئولية الشركة بالنسبة
للفقرة (١) من البند (١) من الفصل
الثاني عن اي مطالبة او جملة مطالبات
نشأت عن حادث واحد هو قيمة ما يحكم
به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته .

٣) الحد الأقصى لمسؤولية الشركة بالنسبة
للفقرة (ب) من البند (١) من الفصل
الثاني عن أية مطالبة أو جملة مطالبات
نشأت عن حادث واحد
درهم .

السائق المرخص له : المؤمن له أو أي شخص يقود السيارة باذن أو
أمر المؤمن له بشرط أن يكون السائق مرخصا
له بقيادة السيارة طبقا لقانون السير والمرور
والقوانين واللوائح الأخرى وإن لا يكون
التاريخي المنوح له قد الغى بأمر من المحكمة
أو بمقتضى قوانين ولوائح المرور .

قيود الاستعمال : يجب على المؤمن له الا يستعمل السيارة الا
للغرض المرخص من أجله .

شروط خاصة : يتحمل المؤمن له أو من يحل محله قيمة
التعويض المستحق عن أي حادث لا تزيد
المطالبات الناشئة عنه على (٢٥٠) درهم .

التاريخ : عن الشركة :

طلب

تأمين سيارة

اسم طالب التأمين :

عنوانه :

مهنته أو وظيفته :

رقم الهيكل (الشاسية) :

رقم تسجيل السيارة :

نوع السيارة :

سنة الصنع :

لون السيارة :

شكل الهيكل :

عدد الركاب بما فيهم السائق:

نوع الترخيص :

قيمة السيارة بدون الأجهزة الكمالية :

قيمة السيارة شاملة الأجهزة الكمالية .

بيان الأجهزة الكمالية الموجودة بالسيارة (★) :

مدة التأمين : من / / ١٩٩١ إلى / / ١٩٢٠

نوع التأمين المطلوب : التأمين على السيارة ضد (المسؤولية المدنية/

الفقد والتلف والمسؤولية المدنية)

وذلك بالشروط الآتية :

١ - أن تكون قيمة السيارة المؤمن عليها

• (درهم)

(★) وتشمل الأجهزة الكمالية التي لا تعتبر جزءاً من السيارة كأجهزة الهاتف والتليفزيون والثلاجات ولا تشمل أجهزة التكييف أو الراديو أو المسجلات .

٢ - أن يكون الحد الأقصى لتكليف الاصلاح
المصرح بها وفقاً للبند (٣) من الفصل
الاول من وثيقة التأمين ضد فقد
والتلف والمسؤولية المدنية ()
درهم .

٣ - أن يكون الحد الأقصى لمسؤولية الشركة
عن الاضرار التي تصيب الأشياء
والممتلكات المشار إليها في الفقرة (ب)
من البند (١) من المسؤولية المدنية عن
أية مطالبة أو جملة مطالبات نشأت عن
حادث واحد () درهم .

٤ - ان يتحمل المؤمن له قيمة التعويض المستحق عن أى حادث لا تزيد
المطالبات الناشئة عنه على (٢٥٠) درهماً

..... - ٥

..... - ٦

أقر أنا الموقع أدناه بأن البيانات الواردة في هذا الطلب الذي يعتبر
أساساً لوثيقة التأمين وجزءاً لا يتجزأ منها صحيحة وعلى مسؤوليتي ، كما
أقر بأننى اطلعت على وثيقة التأمين والشروط والاستثناءات الواردة بها .

تحريراً في / / ١٩١٩ م

توقيع
المؤمن له أو طالب التأمين